

الرئيسية ♦ اقتصاد

الحراك المالي السوري.. من إعادة بناء الثقة إلى تهيئة التمويل



شارك على: [f](#) [X](#) [Telegram](#) [Email](#)

دمشق | 15/10/2026

الدكتور عبد الرحمن محمد، أستاذ التمويل والمصارف في كلية الاقتصاد بجامعة حماة رأى في حديث لـ ”الوطن“، أن الحراك الحالي يمكن قراءته بوصفه مرحلة انتقالية حذرة من إعادة بناء الثقة إلى تهيئة التمويل، موضحاً أن اللقاءات مع البنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد الدولي ركزت على تسوية الالتزامات المالية القائمة باعتبارها شرطاً أساسياً لاستئناف التمويل.

ويعكس ذلك انتقالاً نحو البحث عن أدوات مالية عملية، لكنه لا يعني أن سوريا تجاوزت مرحلة الإصلاحات الجوهرية، إذ لا يزال الوصول إلى التمويل الفعلي مشروطاً باستكمال الإصلاحات المؤسسية والمالية.

شروط تحويل الوعود إلى نتائج

وأشار محمد إلى أن تحويل هذه التحركات إلى واقع يتطلب توفر شروط أساسية، في مقدمتها تسوية الالتزامات المالية المتأخرة مع المؤسسات الدولية، والتي تشكل عائقاً قانونياً ومالياً أمام أي تمويل جديد.

ويتمثل الشرط الثاني في بناء القدرات المؤسسية في مجال السياسة المالية والنقدية، وهو ما دعمه صندوق النقد الدولي من خلال برامج تدريبية، إلى جانب توفير ضمانات استثمارية تساهم في تخفيف المخاطر وتشجيع القطاع الخاص.

أولوية للقطاعات الإنتاجية

وعلى صعيد الأولويات، رأى محمد ضرورة تركيز الحكومة على توجيه أي تمويل نحو القطاعات الإنتاجية، وفي مقدمتها الطاقة والنقل والصحة، وهي القطاعات التي حددها البنك الإسلامي للتنمية بوصفها أولويات.

وأكد أن توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة يتطلبان ربط التمويل بمشروعات مدرة للدخل، بدلاً من الاقتطار على دعم ميزان المدفوعات.

من العزلة إلى اختبار الإصلاحات



وأشار إلى أن النجاح يبقى مرهوناً بقدرة دمشق على تقديم خطة إصلاح مالية ذات مصداقية، وضمان وصول التمويل الدولي إلى الإنتاج لا إلى الاستهلاك، محذراً من أن الوعود التي طرحت في بانكوك ستبقى حبراً على ورق من دون تحقيق ذلك.

مواضيع: اقتصاد, البنك الإسلامي, التمويل, الحراك المالي

مقالات مشابهة



سوريا توسع شراكاتها
الإعمار

سورية تبحث تعزيز القدرات الاقتصادية وتنسيق الدعم
الدولي لإعادة الإعمار

دقة.. تخفيف للأعباء الإنتاجية



الرئيسية

سياسة ✓

اقتصاد

محليات

الوطن
ميديا

النشرة
الإعلانية

مقالات
وآراء

رياضة

ثقافة
وفن

منوعات

